

التقرير اليومي

2007/5/11

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

إيران وصواريخها الدفاعية

بقلم كافي أفراسياني؛ A Times؛ 2007/5/8

يدعوها الروس بالمسبية "لعدم الاستقرار" وحذروا من تفاعلاتها الوخيمة، كما أن بعض الأعضاء حتى في الكونغرس يتساءلون عن الحكمة منها والمنطق الرسمي الذي يقف وراءها. ومع ذلك، ويهاهما تفاعلات سلبية كهذه في الداخل والخارج، تواصل الولايات المتحدة خططها لتثبيت نظام رادار كبير وكذلك أنظمة صواريخ "إعتراضية" في أوروبا الشرقية، تحت ذريعة خطر حالي وواضح من إيران.

وتعارض إيلين توشر، وهي عضو في الكونغرس ورئيسة لجنة مجلس النواب لشؤون القوات الإستراتيجية، طلباً للبتناغون بقيمة 310 مليون دولار للبدء بإنشاء نظام الدفاع المضاد للصواريخ في السنة المقبلة. وقد إنضم إليها عدد من صناع القانون الأميركيين، بمن فيهم المرشح الرئاسي الديمقراطي دينيس كوسينيش، القلقين بشأن سباق تسلح جديد، يجعل به الروس، وتطلقها مبادرات كهذه.

أما رسمياً، فتصر الولايات المتحدة على أن هذا الأمر لا علاقة له بروسيا. وحتى الآن، وبرغم التأكيدات التي قدمتها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس وآخرين، فقد تصلبت موسكو بموقفها مع قيام وزير الدفاع أناتولي سيرديوكوف وآخرين من كبار المسؤولين في الكرملين بـ "رسم خط على الرمال" بخصوص المسألة.

وقال رئيس هيئة أركان الجيش الجنرال يوري بالفوسكي بأن روسيا ستخطط لرد عسكري على خطط الولايات المتحدة لنشر عناصر أنظمة مضادة للصواريخ في أوروبا. "إذا رأينا أن هناك تهديداً مقبلاً من المواقع (عناصر أنظمة الدفاع الصاروخي) التي قد يتم إنشاؤها في أوروبا، فإننا سوف نخطط حتماً للعمل ضدها"، قال لوكالة إنترفاكس يوم الإثنين.

وأتى ذلك بمثابة صدمة خفيفة لصناع السياسة الأميركيين الذين كانوا قد أساؤوا تقدير عمق المقاومة الروسية، مع بعض المعلقين المراهنين على أن مقصد موسكو كان الحصول على بعض المكتسبات بالمساومة حول المسألة. أما الأمر فليس كذلك، وكانت الصدمة أكبر حتى بالنسبة للبتناغون والمسؤولين أميركيين آخرين الذين أهملوا، بحسب العادة، الانتقادات بخصوص مبدأ الدفاع الصاروخي الذي يعود تاريخه الى ولاية رونالد ريغان الرئاسية، والى مبادرة الدفاع الإستراتيجي المعروفة "بحرب النجوم" في الثمانينات.

وبالواقع، فإنَّ جدية التفاعل الروسي يؤكِّد ما كان قد حافظ عليه هؤلاء المنتقدون كل ذلك الوقت حول تأثير هذا المبدأ المسبب لعدم الاستقرار، وذلك بالتسبب بشعور الروس بعدم الأمان (ما بعد الحرب الباردة)، الذين قد تتزعزع ثقتهم بصواريخهم، ما يحثهم على المباشرة بعمل مفاجئ مُكلف مع عواقب جيواستراتيجية خطيرة.

ومنذ إلغاء الولايات المتحدة لمعاهدة النظام المضاد للصواريخ بالستية عام 2000، لم يكن هناك سوى مقدار ضئيل من النقاش. والآن، ولأول مرة، فإنَّ لدى المعارضين لمبادرة النظام المضاد للصواريخ اليد العليا المحتملة. وهؤلاء (المعارضين)، بمن فيهم عدد من الدول النامية في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، كانوا يدفعون منذ بعض الوقت لأجل الحصول على وسائل دولية متطورة بخصوص التكنولوجيا النووية، التي تفتقر إليها اليوم بشكل محرج.

وبالواقع، فإنَّ نطاق التعاون الدولي حول الصواريخ، بصفته معاكساً للرؤوس الحربية، في حاجة جدية لدعم فوري. فكل شخص يعمل في مجال السيطرة على التسليح يوافق على أن المبادرات الموجودة كـ **Hague Code of Conduct** ضد نشر الصواريخ الباليستية وكذلك هيتين من خبراء الأمم المتحدة بالصواريخ هي أمور غير كافية. فما هو ضروري الآن هو إستحداث نماذج جديدة تحكم مسألة الانتشار، الاختبار، النقل، النشر، وإستخدام الصواريخ.

وتبرز العمليات العسكرية الأخيرة في العراق، أفغانستان وكوسوفو أن الإستخدام المكثف للصواريخ "الذكية" أو صواريخ كروز "التكتيكية"، الموجهة بدقة، قد زاد الحاجة الملحة للبحث العالمي لنظام جديد للسيطرة على التكنولوجيا الصاروخية. لكن من غير المرجح أن يتجسد هذا الأمر وذلك لأسباب مختلفة، بما في ذلك الإعتقاد المتنامي للجيش الأميركي على "فن الأسلحة" التقليدية والنووية.

وبشكل محزن، وفي المناقشات التي تشق طريقها حول مستقبل عدم الانتشار النووي (NPT)، فإنَّ قضية الصواريخ نفسها غالباً ما يتم تقييدها. إنَّ الجدل المتوَلِّد حول خطة الولايات المتحدة المذكورة آنفاً تحدّد الحاجة لجعل هذا الموضوع أولوية في إجتماعات مراجعة معاهدة NPT "كشرط لا بد منه" لمقاربة موحدة نحو السيطرة على التسليح وعدم التسليح.

ولا يزال توجه الانتشار الصاروخي عبارة عن مجموعة حسابية، فقط، ضمن مجموعة أكبر من التوجهات الأمنية الوطنية الأوسع. وفي سياق الشرق الأوسط، يعكس هذا الأخير هواجس أمنية حول الفاعلين الإقليميين، كالعربية السعودية، التي حصلت على صواريخ متوسطة المدى من الصين، وإيران التي تفخر بتكنولوجياها الصاروخية الخاصة بما على "أرض الوطن" بمساعدة ضئيلة من الخارج.

صداحة تهديد إيراني

وبالإفصاح عن موقف الولايات المتحدة مؤخراً في مقالة في صحيفة وول ستريت جورنال، صرح روبرت جوزيف، المبعوث الأميركي الخاص للحد من الانتشار النووي، بأن من المرجح أن تقوم إيران باكتساب صواريخ طويلة المدى عابرة للقارات بحلول عام 2015. وبذلك، تضع كل من أوروبا والساحل الشرقي للولايات المتحدة في خطر محتمل.

لكن هناك عيوب وأخطاء خطيرة في هذا النقاش. فمن جهة، ليس لدى إيران رؤوساً حربية نووية و هي ليست قريبة بأي شكل من الأشكال من إكتساب المعرفة التكنولوجية لصناعتها. إنَّ تكنولوجيا الرأس الحربي المعقدة يتقاسمها قلة من البلدان في العالم، ومن غير المرجح أن تقوم أي منها بتمرير تلك التكنولوجيا لإيران. وهذا يتضمن الباكستانيين الذي أغضبوا إيران مؤخراً بسبب تصريحاتهم الفظة حول مخاطر الانتشار الإيراني. كما أنَّ الكوريين الشماليين يقومون بتعديلات مع الولايات المتحدة وعليهم، على أية حال، التعامل مع الحدود النشطة للسيطرة على التصدير والمعروفة بمبادرة أمن الانتشار التي أدت حتى الآن إلى إعتراض عدد من السفن متجهة إلى كوريا الشمالية أو قادمة منها في عمق البحار.

ليس هناك من صواريخ إيرانية لديها، في الوقت الحاضر أو المستقبل القريب، المدى الكافي للوصول الى معظم أجزاء أوروبا، فبحسب رؤية معظم الخبراء (الأوروبيين) فإن صواريخ شهاب-3 المتوسطة المدى، التي هي على نموذج صاروخ نودونغ الكوري الشمالي، لا يمكن تطويرها الى صواريخ طويلة المدى.

"على الولايات المتحدة أن تتطلع الى كبش فداء آخر لتبرير نفوذها وهيمنتها ما بعد الحرب الباردة على أوروبا"، رد المبعوث الإيراني للأمم المتحدة على مقالة جوزيف في رسالة نُشرت في الصحيفة، داعياً الفكرة بخصوص التهديد الصاروخي الإيراني ضد أوروبا بـ "المضحكة". وفي لغة تُذكر بنعوم تشومسكي في إنتقاده للهيمنة الأميركية العالمية، تدعو رسالة إيران الى تحول في "نموذج القوة القديم" من جانب الولايات المتحدة.

هذا إقترح مناسب وفي محله، بما أنه يحمل في طياته مستقبل العلاقات الأميركية- الإيرانية، في ضوء الاجتماع الأخير في مصر حول العراق، والذي حضرته وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس ووزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي. وفي مقابلة صحفية ما بعد المؤتمر، ألح متكي مرة أخرى على الولايات المتحدة لكي تقوم بـ "تغيير سياستها تجاه إيران" و"احترام حقوق إيران".

وفي حوار مع المؤلف في أيلول الماضي، أثنى متكي على علاقات إيران الشائبة مع دول أوروبية معينة وعبر عن تفاؤله حول مستقبل العلاقات الإيرانية- الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وبعد 9 أشهر، تعكر ذلك التفاؤل بسبب الهاجس المتنامي بخصوص إنجراف موالٍ للولايات المتحدة في السياسات الأوروبية. فقد أخذت المستشارية الألمانية اليمينية، أنجيلا ميركل، تردد ترنيمة تهديد إيران النووي وذلك يانسجام تام مع الرئيس جورج بوش. وفي هذا الأسبوع، فاز الصديق الأميركي نيكولاس ساركوزي في السباق الرئاسي في فرنسا؛ ففي خطابات حملته الإنتخابية، دعا ساركوزي تكراراً الى عقوبات قاسية ضد إيران.

إنّ أياً من هؤلاء الأشخاص الثلاثة لا يُعتبر جيداً لإيران، التي لا يزال عليها أن تعتمد على ألمانيا، شريكها التجاري الأوروبي الكبير، كمحاورها الأساسي مع الولايات المتحدة، والمعرضة لخطر فقدان قاعدتها الداعمة لها بين دول غير منحازة بسبب إنشقاقات في اجتماع معاهدة الحد من الانتشار النووي (NPT) الأخير في فيينا. فليس الجميع مدعورين على كل حال.

"إنّ المسؤولين الأميركيين ينسون بحسب راحتهم وغايتهم، أنه وبالمقارنة مع الولايات المتحدة التي توازي علاقاتها التجارية مع إيران صفراً، فإنّ هناك، بالفعل، قدرًا كبيراً من الاعتماد المتبادل في مجاليّ الطاقة والإقتصاد بين إيران وأوروبا وهذا ما يعمل ضد سيناريو التهديد"، قال محلل سياسي إيراني للمؤلف.

وهذا لا يعني، على كل حال، بأن على أوروبا أن لا تتوقع عمليات إنتقام من إيران إذا ما تابعت طريقها الحالي من التعاون المتآمر مع الولايات المتحدة حول القضية النووية، أما الأسوأ فهو حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران. فمع وجود القوات الأوروبية على الأرض في أفغانستان والعراق، فإنّ إيران قد تنتقم منهم في أسوأ سيناريو. وقلة في إيران يريدون حدوث ذلك.

وبالمقابل، وبصرف النظر عن قضية ميل الاتحاد الأوروبي الى الولايات المتحدة بخصوص المسألة النووية، فإنه لا يزال هناك الكثير من المتفائلين السياسيين في إيران. فهم يعون بأنه في السنوات المقبلة سوف يزداد اعتماد الطاقة الأوروبية على إيران، مع بحث القارة الأوروبية الحالي لتنويع مصادرها من الطاقة لتجنّب الاعتماد الشديد على روسيا، خصوصاً. وهذا لوحده مؤثر ضد السيناريوهات السلبية المذكورة آنفاً. "إنّ إيران ليست بلداً لاعقلانياً لتجرد نفسها من شركاء إقتصاديين قيمين"، أصرّ المحلل الإيراني على القول.

إلا أنّ طهران قد تسيء تقدير الرياح الجديدة في العلاقات الأطلسية الأميركية- الأوروبية في ضوء إنحراف الجناح اليميني للسياسة الأوروبية. فنتائج الإنتخابات في فرنسا، بالنسبة لإيران القلقة، هي نذير سيء سينتج المزيد من المشاكل، وليس أقل، بالنسبة لعلاقاتها مع أوروبا. وبهذا الحساب لوحده، تكون خطة نظام الدفاع الصاروخي الأميركي لأوروبا قد كسبت لتوها حليفاً جديداً، وهو ما تسبب بالكثير من الغم والأسى للإيرانيين.

يخبر تقرير فينوغراد ما بين السطور وبشكل دقيق تماماً بأن إسرائيل نخلف عن الديمقراطيات الغربية التي تطمح للتماثل بها. فيحسب وضعها الإستراتيجي والتحديات التي تواجهها، فإنها بحاجة الى قادة كبار مع قدرات قوية مبنية على أساس إتحاد من الحكمة والخبرة، لصنع قرارات مدوية في نطاق الأمن الوطني- ما يعني في مسائل الحرب والسلم. وليس ضرورياً أن يكونوا جنرالات سابقين، وإنما عليهم أن يعرضوا القدرة المطلوبة على صنع القرار كشرط مسبق لتولي سلطة رئاسة الوزراء أو وزارة الدفاع.

ووفقاً لذلك، فإن هؤلاء الذين يتبعون رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع عمير بيريتس، من المرجح أن يكونوا أكثر كفاءة منهما لإستلام وظائفهما. لكن إذا ما نجح أولمرت، في المدى القصير، في بحثه للبقاء في السلطة برغم الإستنتاجات المدمرة لتقرير فينوغراد بخصوص صنعته للقرارات في الصيف الماضي، فإنه سيكون بالتأكيد عاجزاً تقريباً عن أداء واجباته، ليس فقط بسبب نسبة التأييد الشعبي المنخفض وإفتقاره الثابت للقدرة على الإمساك بمكتبه، وإنما أيضاً بسبب المعيار الرفيع للأداء بحسب توصيات اللجنة. فالحقيقة هي أن الذين سيأتون خلفاً لأولمرت سيكونوا خاضعين، أيضاً، لهذا المعيار، لكن سيكون لديهم، على الأقل، دولة نظيفة وسيكونوا أكثر قدرة بحسب ما نأمل.

وفي النهاية، فإن شهرة وتميز توصيات فينوغراد عرضة للزوال تدريجياً. فقد تنتهي، للأسف، بملف يوضع بعيداً مع الأحكام غير المطبقة للجان مسائلة سابقة. وبرغم ذلك، وفي التقرير الأولي وبخصوص إضائه الحكمة والنبهة بما يتعلق بصناع القرار الأمني الإسرائيلي، فإنه عندما يُطبّق في نطاق العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية، فإنه، على الأرجح، عرضة للحد من حرية القرار التي يتمتع بها رئيس وزراء إسرائيلي في تقرير طريق الحرب أو السلم الذي سيختار مواصلته مع الفلسطينيين. هكذا هو الأمر بالتحديد إذا ما بقي أولمرت في السلطة.

وبذلك، وفي أسوأ سيناريو في المدى القريب، فإنه من المحتمل أن يقوم الفلسطينيون (وإيران، سوريا، وحزب الله) بتفسير موقف إسرائيل الإستراتيجي كأحد نقاط الضغط الهامة، وتحديدًا، لأن يدي رئيس الوزراء تبدوان مكبلتين. إن الممثلين الفاعلين الخارجيين عن الدولة، وتحديدًا على حدودنا المباشرة (حماس، ومسلّحين آخرين في غزة؛ حزب الله في لبنان) لا يسعهم سوى ملاحظة أن فينوغراد، بإهمالها ذكر توصيات مباشرة لتحسين القدرة الدفاعية للخلفية المدنية الإسرائيلية، إنما تشير الى مآزق محير: جيش الدفاع الإسرائيلي لن يكون لديه القدرة لإعتراض الصواريخ قصيرة المدى لسنة أو سنتين على الأقل؛ كما أن الحكومة ليس لديها أية قدرة مباشرة وحالية على توفير شروط محسنة وهامة للمدنيين المتعرضين للقصف.

وعلى إفتراض، مثلاً، بأن حماس تريد جر إسرائيل الى إعادة إحتلال غزة مع كل ما يحتمه ذلك من خسائر لجيش الدفاع الإسرائيلي بالإضافة إلى جدل ونزاع بين الشعب الإسرائيلي وتعقيدات مع المجتمع الدولي، فإنها (حماس) قد تشعر بإغراء إطلاق هجوم صاروخي كبير على منطقة النقب الغربية وما بعدها. إن قائداً إسرائيلياً كفوءاً سيكون مناسباً بشكل أفضل بكثير من أولمرت وبيريتس للرد على هذا النوع من المآزق الخيرة.

هناك مجالين هامين للسياسة الإسرائيلية بخصوص المسألة الفلسطينية والمرتبطة بأحداث الصيف الماضي، والتي لم يتم التعامل معها حتى الآن بين سطور تقرير فينوغراد. وهذا من سوء الحظ، لأنها مجالات شديدة الأهمية في السياسة الإسرائيلية التي هي بحاجة ملحة للمراجعة والنقد، والتي كان عليها الإستفادة من التعبير عن الإنتقاد الأكيد والتوصيات البناءة للتغيير من قبل اللجنة.

أولاً، إنَّ الرابط بين 40 عاماً من إحتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة، وتحديدًا في السنوات الست الماضية التي حارب فيها الجيش الإنتفاضة الثانية، من جهة، والأداء البائس للجيش على الأرض في لبنان في الصيف الماضي من جهة أخرى، لم يتم التقدم به للتوصل الى إستنتاج منطقي. وطالما أن لدى إسرائيل حروباً أخرى لتخوضها، ولديها الإحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية، والذي يعني، وبشكل أساسي، واجبات الشرطة/ الجندرية التي تخفض من قدرة الجيش على التدريب كجيش، فإن هذا يعتبر شيئاً لقدرات جيش الدفاع الإسرائيلي القتالية وتجعل جهوزيته تتآكل لجهة الدخول في أي شيء يقرب من حرب كلاسيكية. وبكلمات أخرى، كلما أهيأنا الإحتلال بسرعة أكبر، كلما كنا أكثر قدرة على التعامل عسكرياً مع التحديات التي تعرضها إيران، سوريا، وحزب الله.

ثانياً، لقد تجاهلت اللجنة تماماً دافع حماس وحزب الله للإشتراك في خطف جنود الجيش في حزيران وتموز والماضيين - الأعمال التي أشعلت الحرب. فمن وجهة نظر حماس وحزب الله، فإنَّ عمليات الخطف كانت الطريقة الوحيدة المقنعة لإطلاق سراح الفلسطينيين واللبنانيين الموجودين في السجون الإسرائيلية. إنَّ سياسات إسرائيل العقابية بخصوص أراضي العدو تعتبر صارمة وشديدة القسوة بالمقارنة مع ظروف السجن المنتورة، والتي تفرضها إسرائيل على مواطنيها المتهمين بجرائم القتل. فالقاتل الإسرائيلي المحكوم عليه بالسجن المؤبد يعلم/ تعلم بأنه سيُطلق سراحه بعد 20 عاماً وسيتمتع بعطلة نهاية الأسبوع غير إعتيادية. وإذا ما كان الإرهابيون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية يعلمون أنه قد يطلق سراحهم بعد 20 عاماً، فإنَّ الحافز لبدء حروب لأجل التأثير على إطلاق سراحهم قد ينخفض.



Research Services Group
ResearchServices.Group@gmail.com